

## مذكرة عن الأحداث الجانبية لمجلس محافظي الصندوق

### استعراض

بمناسبة انعقاد الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، سيتم تنظيم سلسلة من الأحداث الجانبية تركز على مواضيع مختارة بما فيها: (أ) إدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا جنوب الصحراء؛ (ب) زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والزراعة الأسرية في آسيا وأمريكا اللاتينية مع تحري خيارات التعاون بين بلدان الجنوب؛ (ج) إدارة الموارد المائية في الشرق الأدنى، وشمال أفريقيا وأوروبا الوسطى والشرقية في سياق تغير المناخ؛ وأخيراً (د) تسليط الضوء على تقرير الفقر الريفي للصندوق لعام 2010 واستقاء الآراء عن العمل الجاري.

وتوفر هذه الأحداث الجانبية المواضيعية، والتي تعد متابعة لمناقشة فريق الخبراء رفيعي المستوى في مجلس المحافظين بعنوان "من قرارات القمم إلى حقول المزارعين: تغير المناخ والأمن الغذائي وزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة" فرصة للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين. كما يقصد منها أن تكون مصدراً لأفكار ومقترحات جديدة للصندوق.

وأما الخيط المشترك بين هذه الأحداث الجانبية، فيدور حول القضايا والخيارات المتاحة لتكرار وتوسيع نطاق الإنجازات على مستوى المشروعات، أو المكاسب السياساتية، مع الأخذ بعين الاعتبار الفرص والتحديات. ومن القضايا التي سيتم النظر فيها: (أ) "قواد العملية" مثل الأفكار الابتكارية، والرؤية والقيادة، والأبطال والمحفيزين، والحوافز والمساءلة؛ و(ب) "المساحة المتاحة للنمو" ومنها على سبيل المثال الموارد المالية والنقدية والسياسات والمؤسسات والشراكات والتعلم.

### الحدث الجانبي الأول: إدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا جنوب الصحراء - النجاحات والتحديات والتوجهات المستقبلية

هنالك رابطة وثيقة بين تدهور المناخ والفقر الريفي. ويمثل التصحر وتلوث المياه والنزاعات المرتبطة بالبيئة وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي جميعها تحديات رئيسية، خاصة بالسكان الريفيين الفقراء الذين يعتمد عدد كبير منهم على الموارد الطبيعية لكسب قوتهم. وقد نجم عن تدهور الأراضي وتضاؤل الموارد المائية تحول التربة في أفريقيا إلى أكثر الترب استنزافاً في العالم. ففي أجزاء من هذه القارة، أدت الضغوطات الناجمة عن التعداد الكبير للسكان والممارسات الرديئة في إدارة الأراضي إلى فقدان دائم لخصوبة التربة.

وفي أفريقيا جنوب الصحراء، يدعم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية النمو الاقتصادي المسؤول الذي يتسم بالتوازن بين فرص كسب العيش المعززة. وهو يحقق ذلك من خلال دعم الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والإجراءات الجماعية للوصول إلى الاستدامة البيئية. وتظهر خبرة الصندوق بأن الوصول الآمن للموارد

الطبيعية، وبخاصة المياه والأراضي، والتكنولوجيات المناسبة لاستغلالها بأسلوب مستدام وفعال بالإضافة إلى السياسات والأطر المؤسسية القوية، أمور ضرورية للحد من الفقر.

ونجحت مشروعات عديدة يدعمها الصندوق في توسيع نطاق الممارسات الجيدة واستعادة النظم الإيكولوجية والأراضي الهامشية، مثل إدارة المراعي في إريتريا ورواندا، وتحسين العناية بالتربة وإنتاج المحاصيل في إثيوبيا، وإدارة خصوبة التربة وتحسينها في غامبيا وملاوي. وغيرها من الأمثلة الناجحة التي تتضمن الممارسات التقليدية لصون التربة بهدف إدارة الهطولات المطرية، والمعروفة باسم tassa في النيجر، استخدام حفر الغرس في بوركينافاسو، واستخدام الإجراءات الرامية إلى محاربة تآكل التربة وإعادة إحياء مزارع الأشجار الطبيعية في السنغال.

وستوفر مناقشات فريق الخبراء المشترك والتي تنظمها شعبتا أفريقيا الغربية والوسطى وأفريقيا الجنوبية والشرقية في الصندوق فرصة لعرض ما الذي يصلح، ولماذا يصلح، متيحة المجال لتبادل وجهات النظر حول الطريق قدما بالنسبة لأنشطة الصندوق في المستقبل.

## الحدث الجانبي الثاني: دور زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والزراعة الأسرية في آسيا وأمريكا اللاتينية وخيارات التعاون بين دول الجنوب

يقع حوالي 87 بالمائة من المزارع الصغيرة في العالم في إقليم آسيا والمحيط الهادي. أما في أمريكا اللاتينية، فإن المزارع على نطاق صغير (أو المزارع الأسرية) تنتج معظم الأغذية الأساسية، كذلك فإن إسهامها في الأمن الغذائي الوطني أمر حاسم (على الأقل 70 في المائة في البرازيل على سبيل المثال). إلا أن هذه الاقتصادات تتغير بصورة مطردة، مما يؤثر على سبل عيش أصحاب الحيازات الصغيرة والأشخاص الذين يحاولون إطعامهم.

يؤدي النمو الاقتصادي، ونمو الدخل السريع، والتحضر، والعولمة إلى تحولات كبيرة في الأنماط الغذائية. فقد ترافق ارتفاع أسعار الأغذية في الفترة 2007-2008 بتوسع كبير في تركيز الأراضي وفي الإنتاج الزراعي الصناعي في العديد من الدول في الإقليم. وقد كان لذلك نتائج مباشرة على توفر الأراضي لصغار المزارعين واستدامة استخدام الأراضي للزراعة على المدى الطويل. كما أدى إلى زيادة الهجرة إلى المجمعات السكانية الحضرية وتوسع الزراعة داخل محميات الغابات. وبينما استطاع بعض أصحاب الحيازات الصغيرة أن يستفيد من الفرص الجديدة المتاحة في الأسواق، والابتكارات المؤسسية والأسعار الأعلى للأغذية، إلا أن العديد منهم يبقى محروماً من الوصول إلى الأسواق ويجد صعوبة في التأقلم مع التحديات الجديدة.

هنالك إدراك متنامٍ لحقيقة أن أية مبادرة ترمي إلى النجاح في التطرق لأزمة الأمن الغذائي يجب أن تلتزم بدعم زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة على المدى البعيد كعنصر محوري. ويعني ذلك العمل معاً على تعزيز الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية، وتمكين أصحاب الحيازات الصغيرة من الاستفادة من الفرص الجديدة، والتأقلم مع تغير المناخ، ومع التفاوت الكبير في الأسعار، من خلال سياسات عامة متباينة. وإذا أخذنا

بعين الاعتبار أن الزراعة صغيرة النطاق بإمكانها أن تلعب دوراً أساسياً في إطعام سكان العالم بطريقة مستدامة، فهناك حاجة للاستثمارات في التكنولوجيات المحسنة والبحوث التطبيقية التي تستهدف هذا القطاع الزراعي الفرعي، والخدمات التقنية، وبناء القدرات المخصصة لتحسين جودة وإنتاجية الزراعة صغيرة النطاق مع المحافظة على البيئة.

وسيوفر هذا الحدث الذي تنظمه بصورة مشتركة شعبتا آسيا والمحيط الهادي، وأمريكا اللاتينية والكاريبية في الصندوق منتدى لمناقشة الخبرات عن زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والزراعة الأسرية، وطبيعة وهيكلية السياسات والبرامج العامة، وكيف يمكن للصندوق أن يروج لها ويدعمها بصورة أفضل، والفرص والتحديات التي تواجه توسيع نطاق ما يمكن أن يفي بالنتيجة، علاوة على الخيارات المتاحة للتعاون بين الإقليمين وأيضاً مع أفريقيا.

### الحدث الجانبي الثالث: مواءمة إدارة الموارد المائية مع تغير المناخ في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية والوسطى

يواجه الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية والوسطى ورابطة الدول المستقلة حديثاً ظروفاً مناخياً تشتد قسوة وتطرفاً، فالطقس يتراوح ما بين موجات جفاف قاسية إلى فيضانات ناجمة عن أمطار غزيرة مدمرة، ويتصافر ذلك مع توقع خسارة الأراضي المنخفضة بسبب ارتفاع منسوب مياه البحار نتيجة للاحتباس الحراري الذي يعاني منه العالم. وتعتبر الزراعة وإنتاج الأغذية من بين أكثر القطاعات تضرراً بذلك.

وفي الإقليمين، يسعى الصندوق جاهداً لمساعدة المزارعين على نطاق صغير والمجتمعات الريفية الفقيرة لتطوير قدراتهم واستراتيجيات مواءمة خاصة بهم بحيث يتم التخفيف من أثر تغير الظروف المناخية على سبل رزقهم. ومع نهجه المتكامل لإدارة الموارد الطبيعية، فإن مداخلات الصندوق ذات الصلة بالموارد المائية كانت مرتبطة على الغالب بالإدارة والتسيير الجيد للمبادرات الهادفة إلى بناء أو استعادة قاعدة الأصول الطبيعية. ولذلك تركز استثمارات الصندوق على إدارة المياه الزراعية التي تم تكيفها للتواءم مع تغير المناخ على تمويل ري مزارع أصحاب الحيازات الصغيرة. ويتضمن ذلك جملة كبيرة من الأنشطة المتعلقة بصون التربة والمياه، وإدارة مستجمعات المياه، وحصاد مياه الأمطار، وتوفير المياه لسقاية الحيوانات، وأنشطة مصائد الأسماك الداخلية، وتربية الأحياء المائية. ونتيجة لذلك فقد راكم الصندوق مجموعة من القدرات كما بنى خبرة معتبرة في مجال تطوير أنشطة زراعية مبتكرة تساعد المجتمعات الريفية الفقيرة على التكيف مع تحديات تغير المناخ. وتتمتع هذه الأنشطة بإمكانية توسيع نطاقها.

ويتوقع لهذا الحدث الجانبي الذي تنظمه شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا أن يضم جملة من الخبراء في فريق يقود مناقشة هذه القضايا مع السادة المحافظين والمندوبين من الإقليمين، ومع ممثلين عن المؤسسات الشريكة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المزارعين، ومندوبي وسائل الإعلام. وسيوفر هذا الحدث الجانبي الفرصة لشرح أثار تغير المناخ على الموارد الطبيعية وعلى قطاعات الأغذية الزراعية واقتصاديات الإقليمين. وبعد ذلك سيتم عرض جملة مختارة من الحالات القطرية كأمثلة على جهود الصندوق لتعزيز

انخراطه في العمليات التي تقودها البلدان، والبناء على الإنجازات الميدانية والمكاسب السياسية على مستوى المشروعات، بهدف توسيع نطاقها. كذلك سيتم التطرق أيضا للقضايا المتعلقة بتطوير أطر سياسية ممكنة لتسريع استراتيجيات التوافق مع تغير المناخ على الصعيدين القطري والإقليمي.

وإذ يوفر هذا الحدث الجانبي فرصة لتبادل الآراء حول القرارات ذات الصلة التي خرجت بها قمة لاكويلا وقمة روما وقمة كوبنهاغن وما تعنيه هذه القرارات بالنسبة للإقليمين، سيتم في هذا السياق إيضاح الخبرات ذات الصلة التي اكتسبها الصندوق، والإنجازات والدروس المستفادة، مع مضمينها على الانخراط على المستوى القطري من خلال نهج البرامج القطرية الذي ينطوي على تصميم المشروعات والإشراف عليها ودعم تنفيذها، وحوار السياسات وإدارة المعرفة.

#### الحدث الجانبي الرابع: تقرير الفقر الريفي لعام 2010 - لمحات مضيئة واستقاء للآراء عن العمل الجاري

سيسلط تقرير الفقر الريفي، الذي يعتبر تقريراً ريادياً، الضوء على الفقر الريفي في الوقت الراهن، كما سيرعرض رؤية للمستقبل بحثاً عن الحلول التي ستمكن السكان الريفيين من التغلب على الفقر في عالم يتغير بصورة متسارعة. وسيوفر الحدث الجانبي هذا فرصة نادرة لصناع السياسة وكبار المسؤولين من الدول الأعضاء في الصندوق، علاوة على ممثلين من المنظمات غير الحكومية، ومنظمات المزارعين للانخراط في حوار عن شكل ومحتوى هذا التقرير.

ويواجه فقراء الريف مشاكل وفرص مختلفة في أنحاء مختلفة من العالم، فهم يعيشون سبل عيش متنوعة كمنتجين للغذاء وغيره من المنتجات الزراعية، وكرعاة، وصيادي أسماك، وصيادين-جامعين، وعاملين مأجورين وأصحاب مبادرات فردية صغرى. وتواجه النساء والرجال والشباب وقائع مختلفة في حين يواجه السكان الأصليين والأقليات الإثنية على الغالب تحديات فريدة من نوعها خاصة بهم. إذا كيف يبدو المستقبل لهؤلاء الناس جميعاً؟ وهل سيؤدي تغير المناخ، تضائل فرص الوصول إلى الأراضي والمياه، والاستبعاد من الأسواق العالمية، وانخفاض الأجور الريفية إلى زيادة الفقر والجوع؟ أم هل سنرى زيادة في الاستثمارات في المناطق الريفية، وهل سنرى سياسات تمكينية تؤدي إلى تحسين الإدارة المستدامة للأراضي وزيادة الإنتاجية الزراعية وتعزيز المؤسسات الريفية ونمو الاقتصاد الريفي الذي يتقاسم فيه الفقراء الفوائد؟ فما الذي نحتاج للقيام به لنجعل النتيجة الثانية حقيقة؟

سيتم عرض مسودة أولية للتقرير، وبعدها ستتوفر الفرصة للمشاركين للإدلاء بتعليقاتهم على الأفكار التي يناقشها التقرير، ولتسليط الضوء على القضايا التي تعتبر حاسمة بالنسبة لعملهم في مجال التنمية الريفية والزراعية والحد من الفقر الريفي والتي يعتقدون أن على هذا التقرير أن يتطرق إليها.